

# لمنتجات الكفار

# صالح بن فوزان الفوزان

عبد بن مرثضى السجى

السؤال:

يُكتب في الصحف هذه الأيام الدعوة لمقاطعة البضائع الأمريكية وعدم شرائها وعدم بيعها، ومن ذلك ما كُتِبَ في هذا اليوم في إحدى الصحف من أن علماء المسلمين يدعون إلى المقاطعة، وأن هذا العمل فرض عين على كل مسلم، وأن الشراء لواحدة من هذه البضائع حرامٌ حرامٌ، وأن فاعلها فاعلٌ لكبيرة ومُعِينٌ لهؤلاء ولليهود على قتل المسلمين، فأرجو من فضيلتكم توضيح هذه المسألة للحاجة إليها، وهل يُثاب الشخص على هذا الفعل؟

الجواب:

«أولاً: أطلب صورة أو قصاصة من هذه الجريدة ومن هذا الكلام الذي ذكره السائل.

ثانياً: هذا غير صحيح، فالعلماء ما أفتوا بتحريم الشراء من السلع الأمريكية، والسلع الأمريكية ما زالت تُورَد وتباع في أسواق المسلمين، وليس بضار أمريكا إذا أنت ما اشتريت منها ومن سلعتها، ليس بضارها هذا.

ما تُقَاتَع السلع إلا إذا أصدر ولي الأمر، إذا أصدر ولي الأمر منعاً ومقاطعةً لدولة  
من الدول؛ فيجب المقاطعة، أما مجرد الأفراد أنهم يريدون عمل هذا ويُفْتُونَ؛ فهذا  
تحريم ما أحل الله، لا يجوز». اهـ<sup>(١)</sup>.



---

(١) شريط: فتاوى العلماء في الجهاد والعمليات الانتحارية، بواسطة «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية».

## الفتوى الثانية

### السؤال:

ما حكم مقاطعة متتوجات الكفار خاصة لمن كانت لهم عداوة واضحة على الإسلام والمسلمين؟

### الجواب:

«هذه من صلاحيات ولي الأمر، إذا أمر بمقاطعة دولة فإننا نقاطعها؛ لأن هذا ينكبي الدولة المقاطعة.»

أما الأفراد؛ هم يفرحون إذا قاطعتهم، ماذا تضرهم؟!، أنت قاطعهم والناس يأخذون منهم، ما تُسوي شيء أنت وحدك.

فلا بد أن يكون هذا بأمر ولي الأمر، وأن الدولة كلها تقاطع هذه الدولة الكافرة؛ حتى يكون لذلك تأثير عليهم». اهـ<sup>(٢)</sup>.



(٢) شرح العلامة الفوزان على «عمدة الأحكام».

## الفتوى الثالثة

### السؤال:

نسمع بين الفئنة والأخرى عندما يحصل اعتداء من الكفار على الإسلام والمسلمين من يُنادي بوجوب مقاطعة بضائع الكفار، فهل لهذا الفعل مستند من الكتاب أو السنة، حيث أن بعضهم استدل بقصة هجر النبي ﷺ للثلاثة الذين تخلفوا، فهل استدلاله صحيح؟

### الجواب:

«تخلفوا!!»، لا ما تخلفوا، ﴿الَّذِينَ خَلَفُوا﴾، ما قال الله: الذين تخلفوا، قال: ﴿الَّذِينَ خَلَفُوا﴾؛ يعني: خُلفَ أمرهم فلم يُعذروا في أول الأمر، خُلفَ عذرهم إلى أن نزل القرآن فيهم.

والمقاطعة -يا إخوان- هذه من سياسة الدولة، من صلاحيات ولي الأمر، إذا أمر بها؛ لزمنا الامتثال، وأما إذا لم يأمر بها؛ فالإنسان بكيفه، ما يقاطع أو لا يقاطع؛ كلُّ بهواه، أي نعم، ما تأكل أبد، ولا تشرب أبد، ما حد جاي يلزمك، نعم». اهـ<sup>(٣)</sup>.



(٣) شرح العلامة الفوزان على «عمدة الأحكام».



## الفتوى الرابعة

### السؤال:

هل إذا علمنا علماً يقينياً أن هناك شركة أو شخصاً بعينه يساعد الكفار المحاربين؛ أنه يجب علينا مقاطعته، أم أن المقاطعة من صلاحيات الإمام؟

### الجواب:

«هذا من صلاحيات الإمام، المقاطعات التجارية هذه من صلاحيات ولي الأمر؛ لأنه إذا أمر بالمقاطعة؛ فالرعية كلها تقاطع فيتضرر الكافر، أما إذا قاطعهم الأفراد؛ فهذا ما يضرهم، ما يضر الكفار، أنت تشتري أو ما تشتري؛ ما هم بسائلين عنك، لكن إذا قاطعهم الدولة كلها؛ لاشك أنهم يتضررون بهذا، نعم». اهـ.



## الفتوى الخامسة

### السؤال:

ما الواجب علينا تجاه دولة الدنمارك التي تكرر منها الاستهزاء برسولنا ﷺ، وهل ننصحنا -يا شيخ- بمقاطعة منتجاتهم؟

### الجواب:

«.....» وأما المقاطعة التجارية؛ فهذه من السياسة الشرعية، ترجع إلى ولي الأمر، فإذا أمر ولي الأمر بمقاطعتهم؛ قاطعناهم، هذه من صلاحيات ولي الأمر؛ ليكون المقاطعة جماعية، أما إذا كانت المقاطعة فردية؛ فإنها لا تضر ولا تؤثر». اهـ.



## الفتوى السادسة

### السؤال:

هل صحيح أنكم -يا صاحب الفضيلة- أفيتم بأنه لا تجوز مقاطعة البضائع الأمريكية؟

### الجواب:

«ما قلنا: لا تجوز، بنقول: لا تُقاطع إلا بأمر ولي الأمر، إذا أمر ولي الأمر بمقاطعتها؛ فإنها تُقاطع، أما مقاطعة فردية من بعض الناس؛ فهذه لا تُغني شيئاً، ولا تُحرّم الحلال، الأصل أنها حلال، فلا أحد يُحرّم الحلال.

إلا إذا صدر من ولي الأمر -الذي ينظر في مصلحة المسلمين ومصلحة البلاد-، إذا صدر منه أمر؛ فإنه يجب الامتثال ومقاطعة بضائع الدولة الحربية التي تُقاطع». اهـ.





## الفتوى السابعة

### السؤال:

ما رأي فضيلتكم في مقاطعة المنتجات التي ينتجها اليهود، وغيرها من الدول التي [...] <sup>(٤)</sup>اليهود؛ لمصلحة المسلمين، وهل المسلم يؤجر إذا نوى بذلك وجه الله؟

### الجواب:

«هذا من صلاحيات ولي الأمر، إذا أمر ولي الأمر بمقاطعة سلع الأعداء؛ فإنه يجب الامتثال، أما إذا لم يأمر ولي الأمر بذلك وسمح بها؛ فلا مانع من شرائها وتداولها، هذا يتبع سياسة ولي أمر المسلمين، هذه صلاحيات ولي الأمر، نعم». اهـ.



(٤) كلمة لم أفهمها.

## الفتوى الثامنة

قال العلامة الفوزان - حفظه الله:-

«ولا أحد يُقَاطِعُ إلا ولي الأمر، إذا أمر بذلك؛ هذا من السياسة الشرعية، أما كل

واحد يحرم، وقاطعوا لا تقاطعوا؛ لا يجوز، تحريم الحلال لا يجوز». اهـ.

